دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015م

المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل

من منظور اقتصادي إسلامي

إعـــداد

الدكتور هايل عبد المولى طشطوش

كلية غرناطة الجامعية /جامعة البلقاء التطبيقية/الأردن

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

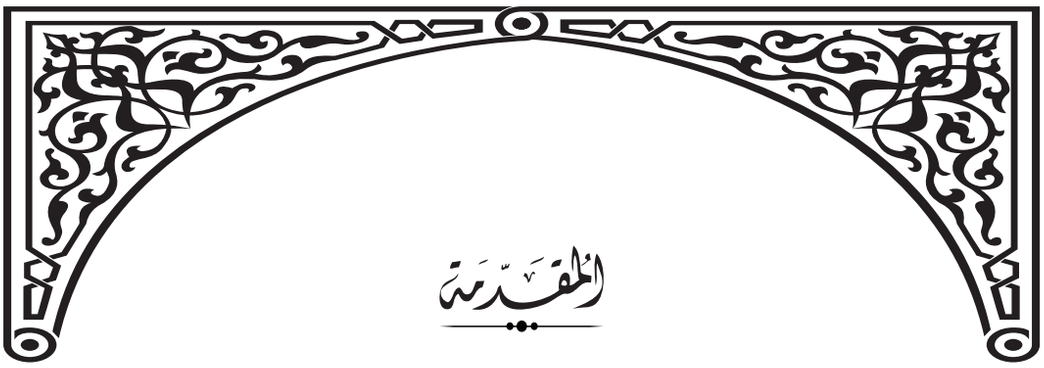

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح النظرة المختلفة للاقتصاد الإسلامي لموضوع المشكلة الاقتصادية، وذلك انطلاقا من الأسس والمبادئ التي قام عليها الفكر الاقتصادي الإسلامي والمنبثقة من مبادئ وأسس الدين الحنيف والمستمدة من مصادره الرئيسة وهي القران الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وهي أسس تؤمن بأن الخلق هم عيال الله وأن الرازق هو الله؛ وأن الإنسان في هذا الكون مأمور بالسعي والعمل وبذل أقصى ما يستطيع من وسع ليقوم بواجب الخلافة في الأرض؛ ويحقق الغاية من هذا الواجب وهي عمارة الكون على الوجه الذي أراده الخالق جل وعلا.

لذا فقد كانت نظرة الإسلام إلى الموارد المتاحة وإلى كيفية استغلالها واستهلاكها واستثمارها نظرة مختلفة عن النظم الوضعية، واعتبرت أن القيام بهذه الوظائف هو جزء من عبادة المسلم يثاب علية إن قام به ويحاسب علية إن قصر به.

كلمات مفتاحية: اقتصاد إسلامي، مشكلة اقتصادية، الفكر الاقتصادي، اقتصاد وضعي.

❁ ❁ ❁

خطة الدراسة:

لقد سارت هذه الدراسة- بتوفيق الله- وفق الخطة التالية:

مشكلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مشكلة مفادها أن الاقتصادات بكافة أنماطها وأشكالها وكذلك كافة الوحدات الاقتصادية تعاني مما سمي «بالمشكلة الاقتصادية» والتي هي محور علم الاقتصاد القائم على محاولة إشـــباع الحاجات الإنسانية من خلال الموارد المتاحة، يؤمن الاقتصاد الإسلامي بوجود المشكلة الاقتصادية ولكن طبيعة وجوهر هذه المشكلة في الفكر الاقتصادي الإسلامي ليست هي ذاتها في الاقتصاد الوضعي الذي ظهر وازدهر في ظل فكر الأنظمة السياسية والاقتصادية المعاصرة.

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن المشكلة الاقتصادية في الإسلام ليست ناتجة عن نقص الموارد وندرتها بل هي مشكلة سلوكية، وأن الفكر الاقتصادي للإنسان المسلم يجب أن يكون جزءاً من عبادته لله عز وجل، وستسعى هذه الدراسة إلى إثبات صحة هذه الفرضية.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة أمور:

١- محاولة التعرف على طبيعة المشـــكلة الاقتصاديـــة في النظم الوضعية مقارنة بالفكر الاقتصادي الإسلامي.

٢- التعرف على أهم خصائص وأركان المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

٣- بيان السبل والقواعد التي يسلكها الإسلام في حل المشكلة الاقتصادية في المجتمع في حال وجودها.

منهجية البحث:

لقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach، حيث تم الاطلاع على عدد من الكتب والأبحاث العلمية والدراسات المختلفة وخاصة المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وتم الاستعانة بشبكة الانترنت وذلك للإطلاع على كل ما يتعلق بالموضوع.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل تمهيدي للمشكلة الاقتصادية(التعريف والتوصيف).

المبحث الثاني: عناصر(أركان) المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

أولاً: الندرة النسبية للموارد.

ثانيا: الحاجات والرغبات غير المحدودة.

ثالثاً: الاختيار والتضحية.

المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي (التوصيف والحل).

الخاتمة والنتائج.

قائمة المراجع.

تمهيد

تعاني البشرية من مشكلات كثيرة، متنوعة، متعددة؛ وهذا جزء من طبيعة تكوينها على سطح هذه البسيطة، وذلك على اعتبار أن الإنسان مخلوق في كبد وكد وجهد وذلك ليعمل ويسعى ويجد ويجتهد؛ وكل ذلك هدفه القيام بوظيفة الاستخلاف على أكمل وجه، وفي هذا كله اختبار من الخالق جل وعلا ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، لذا لم تكن المشكلة الاقتصادية في يوم من الأيام منفصلة عن المشكلات الإنسانية العامة، التي ولدت مع ولادة الاجتماع الإنساني العام.

فالمشكلة الاقتصادية للإنسان تشكل جزءاً من المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانباً من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أن تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة كانت ولا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب والنظم المختلفة.

فالرأسمالية تعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية نسبياً، نظراً إلى محدودية الطبيعة نفسها والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة والحاجات الإنسانية المتزايدة، في حين أن الماركسية تؤمن بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به؛ الإنتاج في المجتمع وبين نظام التوزيع، وأما الإسلام فإنه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرأسمالية والماركسية أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة، ولا في التناقض بين نظامي الإنتاج والتوزيع، وإنما في الإنسان نفسه.

المبحث الأول

المشكلة الاقتصادية (التعريف والتوصيف)

تمهيد:

لا يمكن لأي وحدة اقتصادية ســواء كانت منشــأة أو مؤسسة وفي أي مجتمع اقتصادي وبغض النظر عن نمط نظامه الاقتصادي والسياسي، أن يكون بمأمن من ظهور المشــكلة الاقتصادية بوجوهها المتعددة وأبعادها المختلفة؛ والتي تخلق بحد ذاتها مشــكلة «المفاضلة» التي تتطلب بالضرورة دراســة البدائل المختلفة المتنافسة و«اختيــار» أفضل الحلول لها، وبهذا المعنى تصبح المشــكلة الاقتصادية ركيزة علم الاقتصــاد، - الذي يمكن بنــاء على ذلك- أن يعرف على أنــه:- «ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة».

يوضح التعريف حقيقتين هامتين هما:

١- إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة و غير محدودة.

٢- إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.

وهاتان الحقيقتان هما أساس المشكلة الاقتصادية، ولولاهما لما كانت دراسة علم الاقتصاد ذات أهمية كبرى، بل لما كانت هناك جدوى من دراسة علم الاقتصاد.

فالمشــكلة الاقتصادية تعنــي أن الموارد محدودة، والحاجــات متعددة، وتصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد علي الحاجات، للحصول على أقصي إشباع ممكن.

تعريف المشكلة الاقتصادية: economic problem

لقد قدم الباحثون تصوراتهم الكثيرة حول وصف وتعريف المشكلة الاقتصادية، وان اختلفت الألفاظ إلا أن المضامين مشـــتركة تقريبا، فمن ابرز تعريفات المشكلة الاقتصادية ما يلي:

إنهـــا: « محدودية المـــوارد وكثرة الحاجات، التي تفرض عـــلى المجتمع الاختيار ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالمـــوارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتجددة عبر الزمن.

لذلك على المجتمـــع أو الاقتصاد القومي أن يختار ويضع الأولويات، ويضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة بحيث يتم استخدام هذه الموارد كاملة، ومن ثم توزيع السلع والخدمـــات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على أفـــراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن.

ويمكـــن أيضـــا أن تعرف المشـــكلة الاقتصادية بأنهـــا: « عدم قـــدرة المجتمع على إشـــباع جميع احتياجاتـــه البشرية من الســـلع والخدمات في ظل نـــدرة الموارد ووسائل الإنتاج »[1].

وهي كذلك على مستوى الفرد، حيث تنشـــا المشكلة الاقتصادية لدى الفرد في حالة محدودية الدخل وكثرة الحاجات، وبالتالي هناك أمام المستهلك عملية الاختيار

(١) للمزيـــد انظر: الســـيد محمـــد السريتي، مبـــادئ الاقتصـــاد الجزئـــي، ط١، الـــدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٣٠.

ووضع الأولويات، والتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل، أي التضحية بحاجة أو حاجات أخرى عندما يختار إشباع حاجة معينة.

أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها. أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية[١].

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية RELATIVE SCARCITY للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها؛ ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار[٢]. وتعرف المشكلة الاقتصادية بانها: «عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية»[٣].

نظرة موجزة عن المشكلة الاقتصادية:

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى.

وإشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات فحاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الإنسان كالغذاء اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة. كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع

(١) انظر: محمود يونس محمد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية،الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٩.

(٢) انظر: إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٣) انظر: يعقوب سليمان، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط١، دار المسيرة،عمان، ١٩٩٩، ص٤٠

والخدمات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور السابقة،أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى[١].

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمعٍ لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر؛ محدودية الموارد؛ وعدم محدودية الحاجات[٢]. وهذه العناصر يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي. يقول الدكتور جيمس جوارتيني:(كما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في أنتاج السلع محدودة، فأن السلع والخدمات تعتبر محدودة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فأن رغبات الإنسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع؛ وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسين في علم الاقتصاد وهما الندرة والاختيار)[٣].

ويجب أن نعلم عند حديثنا عن المشكلة الاقتصادية أنها ذات طابع نسبي وليس مطلق وتتجلى هذه النسبية فيما يلي:

أولا: سبب المشكلة الاقتصادية هو الندرة التي تعتبر المحرك لنشأة المشكلة الاقتصادية والندرة هي نسبية وليست مطلقة حيث تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسالة نسبية.

(١) راجع: إبراهيم داود، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص٩.

(٢) انظر: خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان، ٢٠٠٤، ص٤٩

(٣) للمزيد انظر: جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، عمان، ١٩٨٨، ص٢٤.

فهناك سلعة كثيرة تنتج منها كميات هائلة إلا أنها تبقى سلعة نادرة، ومثال ذلك سـلعة (النفط) مثلاً فهو ينتج بكمياتٍ كبيرة ومع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية وذلك ببساطة لأن الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه على الرغم من ضخامته، وحيث أن المشكلة الاقتصادية نسبية الطابع فأنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقليل الحاجات أو بذل الجهد في الاتجاهين معاً[١].

الثاني: أن المشكلة الاقتصادية كنتيجة مترتبة على ظاهرة الندرة وأن كانت تنشأ في كافة المجتمعات أياً كانت درجة تقدمها، وأياً كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق بها؛ فإن درجة حدتهـا والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمعٍ لآخر. فالمشـكلة الاقتصادية تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة إذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة،وكذلـك فأن المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط الاقتصادي أقدر نسـبياً على مواجهة المشكلة الاقتصادية[٢].

❁ ❁ ❁

(١) للمزيد انظر: عادل حشـيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٤١.

(٢) عادل حشيش، المصدر السابق، ص٤٢.

المبحث الثاني

الأركان (العناصر) الأساسية المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

من خلال التعارف والمفاهيم التي تبناها الفكر الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، برزت هناك مجموعه من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هذه العوامل والأسباب أتفق علماء الاقتصاد على أنها هي الأركان الرئيسة في المشكلة الاقتصادية. مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها أسباب والأخر أركان أو عوامل. هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف على هذه الأركان وذلك لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية.

ويمكن استخراج هذه الأركان من تعريف علم الاقتصاد والذي يعرف بأنه: « ذلك العلم الذي يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لإفراد المجتمع عن طريق توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع بالشكل الذي يضمن الوصول برغبات المجتمع إلى أقصى حدٍ ممكن من الإشباع»[1].

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن أركان المشكلة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

١- الندرة النسبية للموارد.

٢- الحاجات والرغبات غير المحدودة.

(١) انظر: علي هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٩.

٣- الاختيار والتضحية[١].

فالإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته غير المحدودة بموارد الأرض المحدودة، لذلك يلجأ إلى عملية التضحية والاختيار ليحصل على ما يسمى «بالفرصة البديلة»، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل حاجاته.

أولا: الندرة النسبية للموارد[٢] (RELATIVE SCARCITY):

يقصد بالندرة هنا الندرة النسـبيةPROPORTIONAL وليست الندرة المطلقة ABSOLUTE؛ فالموارد متوفرة و ليست نادرة الوجود، ولكن نظراً لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها، كما وأن تزايد الحاجات و تعددها مـع محدودية الموارد يضع حـدوداً أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سـلع و خدمات مما يجعل عملية الاختيار أمراً لا مفر منه.

وهـي عبارة عن معنى نسـبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسـانية ووسـائل إشـباعها؛ فقد تكون الكميات الموجـودة من مورد ما كبيرة نوعـاً ما ولكنه يعتبر مورداً نـادراً إذا ما قيس بالرغبـات البشرية التي ينبغي إشـباعها،أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات)[٣]. ومعناها بالمجمل « أن حاجات الإنسان أكثر من الموارد نسبياً»، وتعتبر الندرة النسبية أساس علم الاقتصاد[٤].

(١) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: عبد الرحمن حسن توفيق، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٥، ص٢٧.
(٢) انظر: طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء، عمان، ١٩٩٠، ص١٦.
(٣) للمزيد انظر: إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، ٢٠٠٤، ص٣٣.
(٤) انظـر: رفعت المحجوب، الاقتصاد السـياسي، ج١، دار النهضة العربيـة، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٠.

وقد بات من المعروف أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء وفي ذلك الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمراً نسبياً. لذلك فأن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب دائما حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

ثانيا: الحاجات والرغبات غير المحدودة.

الحاجة هي: «شعورْ شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادةً إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها[١]، حيث أن أهم أسباب وجود المشكلة الاقتصادية هي الحاجات والرغبات الكثيرة والمتنوعة والمتعددة والمتجددة والمتنامية للإنسان؛ فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تنشأ في نفسه رغبات أخرى.

ورغم تعدد معاني الحاجة فأنها تدل دائماً على حالةٍ نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف عن الحاجة في الاقتصاد. فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد، هو وسيلة إشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كأن موضوع الحاجة مالاً اقتصادياً، أي نادراً بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية[٢].

(١) راجع: محمود عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٩، ص١٤. أيضا: محمد عبد الرحمن، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، ص١١.

(٢) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص٦٨.

ويترتب على مفهوم الحاجة في علم الاقتصاد ما يلي:

١- لا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحقيقية وغير الحقيقية أي تلك الناتجة عن سوء الفهم. ولا بين المشروعة وغير المشروعة مما يدخل في نطاق القانون[١].

٢- تدخل الحاجة في دائرة الاهتمام الاقتصادي حين تقترن بعنصر موضوعي يحولها إلى طلب.

خصائص الحاجات:

أما أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

١- كثيرة لا حدّ لها. بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها. ويدخل في نطاق المفهوم الاقتصادية لكلمة الحاجة أيضا، الكماليات[٢].

٢- متعددة ومتنوعة: فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات.

٣- القابلية للإشباع: فكل حاجة قابلة للإشباع، وان اختلفت عملية الإشباع من شخص إلى آخر[٣].

٤- القابلية للاستبدال: وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة بسلعة بسلعةٍ أخرى[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص٦٨.

(٢) انظر: محمود عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٩، ص١٤.

(٣) انظر: المحجوب، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص٧١.

(٤) للمزيد انظر: رفعت المحجوب،المصدر السابق، ص٧٤.

٥- الحاجــات والرغبات غير محدودة (لا نهائية): أي عدم وجود نهاية لرغبات الإنسان، فهي قابلة للزيادة على مرّ الزمن.

٦- القابلية للقياس وللانقسام[١].

ثالثاً: التضحية والاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفســه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشــبع أولاً، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات، وعلى ذلك نقول بأن حل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يقوم بعملية اختيار، ويقرر أمرين:

الأمر الأول: اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها باستخدام الموارد المتاحة.

الأمر الثاني: الاختيار بين الاستخدامات العديدة للموارد والاستغلال الأمثل لها، وتحقيق الكفاءة من اســتخدامها بحيث تســتخدم في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وبأقل تكلفة ممكنة لإشباع أكبر قدر من الحاجات.

ويتبين من ذلك أن التســاؤلات الأساسية التي تواجه أي مجتمع كان، وتتطلب الإجابة تتمثل في ثلاثة أسئلة هي:

١- مــاذا ننتج؟ ويقصد بهذا الســؤال التعرف على رغبــات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعياً وكمياً؛ أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟..هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات؟ وما

(١) انظر: هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، مصدر سابق، ص٥٩.

هي كميات كل منها. ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لانتفت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة.

٢- كيف ننتج؟ هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات. وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

٣- لمن ننتج؟ هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه. وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

وهذا يفرض على المجتمع والفرد معا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.؛ خاصة أن عملية الاختيار يجب أن تقوم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها[1].

(١) عبد الرحمن حسن توفيق، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مصدر سابق، ص٢٨. أيضا: عارف حمو، مبادئ الاقتصاد، دار ابن رشد، عمان، ١٩٨٨، ص١١.

والحال ينطبق عــلى الدولة والفرد معا، أي أن الدولــة مطالبة دائماً بأن تقتصد في اســتخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها؛ لذلك نجد أن الدول والجماعــات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاســتخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق أعلى إشــباع ممكن لأفرادها، وذلــك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراســة جميع الطرق الممكنة لاســتخدام مورد من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباعٍ ممكن بأقل قدر من الموارد[١].

وكذلك يظهر لنا مفهوم التضحية (SACRIFICE) وذلك لأننا لو اســتعملنا مورداً معين لاستعمال معين، فلا بد أن نضحي في سبيل ذلك بالاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد.

فمثلاً إذا كان يمكن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع في إنتاج السلع الصناعية فإنه يكون قد ضحى بإنتاج السلع الأخرى البديلة التي يمكن لهذه الموارد أن تستخدم في إنتاجها وهي السلع الزراعية. وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية هي الســلع الزراعية التي ضحى بها وضاعت عليه بسبب اختياره توجيه الموارد لإنتاج السلع الصناعية. أي أن «تكلفة الفرصة البديلة» OPPORTUNITY COST إنما يقصد بها الفرصة البديلة التي تم التضحية بها بســبب اختيار معين دون اختيار آخر[٢].

(١) إســماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٨.

(٢) انظر: إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، مصدر سابق، ص٣٥.

وبمعرفة تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة يمكن اتخاذ القرار بتخصيص الموارد المحدودة لإنتاج أو اختيار السلعة التي لها الأولوية القصوى؛ لذلك فالمشكلة الاقتصادية تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

لذا يمكن تلخيص أهم أسباب المشكلة الاقتصادية بما يلي:

١- عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.

٢- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان. وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد[١].

٣- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

٤- زيادة عدد السكان بنسبٍ تفوق الزيادة في الإنتاج[٢].

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية. وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسَّهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية[٣].

(١) راجع: عادل حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص٤٢.
(٢) انظر: إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، مصدر سابق، ص٣٣.
(٣) عادل حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص٤٢.

المبحث الثالث

المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

فيما مضى بينا نظرة واقع المشـــكلة الاقتصادية بالفكر الاقتصادي الوضعي، مما يعني أن للفكر الاقتصادي الإســـلامي نظرة مختلفة لطبيعة وتوصيف وحل المشكلة الاقتصادية، فالنظم الاقتصادية الوضعية ترى أن سبب المشكلة الاقتصادية هو بخل الطبيعة وقلة الموارد بل وصل الحد بها إلى القول بان زيادة أعداد البشر هي الســـبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية وهذا ما يرفضه الإسلام جملة وتفصيلا.

إلا أن الاقتصاد الإسلامي يرى أن الســـبب الرئيس في المشكلة الاقتصادية هو الجانب السلوكي من الإنسان؛ فالإنسان بظلمه وجشعة وسوء استخدامه للموارد، وكذلك بكسله وتقاعســـه عن العمل هو الذي يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية. وسنرى تفصيل ذلك في المطالب التالية:

أولاً: أبعاد المشكلة الاقتصادية في المنظور الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي يقوم على المواءمة بين دور الفرد والجماعة في استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على الملكية الفردية والملكية العامة في آنٍ واحد؛ ليتســـنَّى تحقيق حد الكفايـــة لأفراد المجتمع كافة؛ مما يعني أن الفكر الاقتصادي في الإســـلام يرى أن الســـبب الأول في المشكلة الاقتصادية هو ذلك البعد السلوكي من حياة الإنسان وليس شح الموارد وندرتها أو بخل الطبيعة وقسوتها.

ويمكن القول أن أهم أبعاد المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي هي:

١- أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية ناجمة عن تصرفات وسلوكيات بني الإنسان، ويمكن القول أن أهم السلوكيات التي يمكن أن تتسبب في خلق المشكلة الاقتصادية في مجتمع ما، هي:

أولاً: الاستهلاك غير المنضبط؛ والمنفلت من القيود؛ والذي يصل إلى حد الإسراف والترف والتبذير بغير وجه حق بل الإسراف في المفاسد والأمور الضارة التي تعود على المجتمع بالويل والثبور.

ثانيا: الأنانية القاتلة التي تصل بالإنسان إلى حد الظلم والعدوان في سبيل الاستحواذ على الثروات والموارد.

ثالثاً: التكاسل والتقاعس عن العمل والإنتاج وترك مهمة البحث العلمي والاختراع والتصنيع إلى أمم أخرى[١].

٢- مشكلة مؤسسية: وهي ناجمة عن تقصير الدول في أداء وظيفتها في إعادة التوزيع من خلال التشدد في تطبيق أحكام الزكاة وتصفية الربا؛ وهي مشكلة مؤسسية أيضاً تنجم عن غياب ضوابط الجغرافيا السياسية الإسلامية والاستعانة عنها بجغرافيا أنانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الأرض[٢].

(١) انظر: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٥، ص٢٥١. أيضا: عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي،الاقتصاد الجزئي، ج٣، دار البيان العربي، ط١٩٨٥،١، ص٢٠.

(٢) انظر: عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي، دار وائل، ط٢٠٠٠،١، ص٢٥١.

أراء ووجهات نظر الباحثين حول المشكلة الاقتصادية:

لقد كان للباحثين في الاقتصاد الإسلامي مواقف وأراء متعددة حول المشكلة الاقتصادية وماهيتها وسبل حلها، ومن هذه الآراء:

الأول: موقف رافض لما جاء به الفكر الاقتصادي المعاصر حول طبيعة المشكلة الاقتصادية. فلا يعترف هذا الفريق بوجود الندرة النسبية أو تعدد الحاجات البشرية[١]. حيث يرى أن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي مختلفة الأركان والعناصر الفنية والمادية عما هي علية في الفكر الاقتصادي الوضعي.

الثاني: فريق آخر يرى أن هناك أوجه تشابه في كثيرٍ من الجوانب الفنية بين المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، وهم يرون أن هناك ندرة النسبية؛ وان هناك حاجات ورغبات بشرية متعددة ولا متناهية[٢].

الثالث: فريق آخر يرى انه لا يمكن أن توجد مشكلة اقتصادية في حال تطبيق مبادئ ونظام الاقتصاد الإسلامي. حيث يرون أن المشكلة الاقتصادية هي من صنع النظم الوضعية القائمة على الظلم والفساد، أما في حال تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي فأن المشكلة الاقتصادية ستزول وتختفي عن الوجود [٣].

---

(١) انظر: عبد الله غانم، المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧. أيضا: عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩. أيضا: شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الاتحاد العربي، بيروت، ١٩٧٩.

(٢) راجع: عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣. أيضا: انظر: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مصدر سابق، ص ٢٥٠-٢٦٠.

(٣) الصدر محمد باقر، اقتصادنا، ط٢٠، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٤٧.

الرؤية والحل:

أولا: رؤية الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

يمكن تلخيص نظرة الفكر الاقتصادي الإســلامي إلى المشكلة الاقتصادية من ثلاثة زوايا، هي:

١ – الزاوية السلوكية من حياة الإنسان: أن المشكلة الاقتصادية ناجمة عن انحراف الإنســان عن المنهج القرآني في عملية الاســتهلاك القائمة على الوسطية والاعتدال والبعد عن الترف والإسراف والمحرمات والشهوانية في الاستهلاك وكذلك البعد عن الظلم والطغيان. أو التقاعس عن العمل والعجز والكسل.

٢ – الجانب التوزيعي (أسلوب توزيع الإنتاج): وذلك بالانحراف عن منهجية الإسلام العادلة للتوزيع؛ والتي تمتاز بالتكامل والشمول وذلك من خلال تسلسل منطقي يبدأ بعملية التوزيع الابتدائي وإعادة التوزيع، وكذلك التقاعس عن تطبيق منهجية الإســلام في موضوع الزكاة والميراث، مما يساهم في تقليل الفروق الطبقية ويقــضي على التفاوت بين أفراد المجتمع الواحد؛ حيث يقول تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

٣– زاويــة الفن الإنتاجي (إمكانية الإنتاج): التقصــير في اتباع الطرق العملية والأساليب الفنية التي تساعد على استغلال الموارد والتي يرى الإسلام أنها لا تكون إلا من خلال زيادة البحث العلمي والتقدم الفكــري والتقني، والاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليــم والتدريب والتحفيز على العمل والإنتاج، وهذا بدوره يساعد تطوير الفنون الإنتاجية وبالتالي زيادة استغلال الموارد.

من هذه الزوايا الثلاث ينظر الإسلام إلى المشكلة الاقتصادية، وهذا يعني أن نظرته ليست متوافقة مع النظرة المالثوسية الوضعية التي تقلص من دور العنصر البشري وأهميته ومكانته في إعمار الكون وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة فيه.

ثانيا: طرق الحل والعلاج:

الإسلام يقر بوجود مشكلة اقتصادية ولكنها بوجه مختلفة ويقدم لها الحلول المختلفة أيضا، حيث تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي:

١- تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية ومنع تعطلها، وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع؛ والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية؛ وبعبارة أخرى فأن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج. وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة. وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد. [١] وهنا نجد أن الإسلام قد مجّد العمل خاصة اليدوي منه وحث عليه وجعله واجباً شرعياً في حدود معينة[٢].

٢- ترتيب الأولويات وضبط الحاجات: وذلك بحسب الاعتبارات الشرعية، فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة معتبرة واجبة الإشباع، إنما يعتبر الحاجات الحقيقية فقط، أي تلك التي يترتب على إشباعها اكتمال قدرات الإنسان،كما يؤكد

(١) السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مصدر سابق، ص٢٥١
(٢) السبهاني، المصدر السابق، ص٢٥١

الإسلام الوسطية في إشباع الحاجات فلا إسراف ولا تقتير ولا ترف ولا مخيلة. ويؤكد كذلك وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية ووجوب تخصيص الموارد بما يحققها.

١- عدالة التوزيع: يحاول الاقتصاد الإسلامي إقامة العدل في توزيع الموارد، حيث يكون التوزيع في الإسلام على عدة مراحل وهي:

- التوزيع الابتدائي: والذي يحكم التملك من الأصل، فيضع ضوابط للملكية ولموضوع التملك حيث يحرم تملك السلع الضارة ويمنع التملك إلا بالطرق المباحة التي منها العمل المباح. فقد حرم الإسلام التملك عن طريق الغش والخداع أو القمار والربا.

- التوزيع الوظيفي: حيث نجد أن الإسلام يحرم المكافآت الطفيلية كالفائدة والريع من خلال أحكام كثيرة منها أحكام الربا والصرف والمخابرة والكراء.

- إعادة التوزيع: والذي يعالج موضوع الفروق الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالمجتمع. حيث يظهر الفقر والحرمان، وتركز الثروة فيأتي إعادة التوزيع والذي يكون عن طريق الزكاة التي تفرض على الأغنياء لتوزع حصيلتها على الفقراء والمحتاجين. وكذلك عن طريق الميراث والذي يعيد توزيع الثروة بعدالة[1].

يلاحظ أن الإسلام تتعايش في نظامه التوزيعي اعتبارات العمل والملكية والحاجة كأسس حقوقية ترعى اعتبارات العمارة والعدالة بذات الوقت.

❁ ❁ ❁

(١) عبد العزيز هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة، بيروت،١٩٨٣، ص١٦١.

خاتمة ونتائج

المشـــكلة الاقتصادية هي حالة تعيشـــها الاقتصادات والمنشـــأت والأفراد على اختلاف المستويات والأحجام، وهي سبب وجود علم الاقتصاد؛ ذلك العلم الذي يسعى إلى إشباع الحاجات من خلال الموارد المتاحة، وقد نظّرت لها النظم الاقتصادية المختلفة وقدمت لها الأســـباب والحلول، ولكن كان للإسلام نظرته الراقية والمنبثقة عن المصدر الذي يســـتقي منه الاقتصاد في الإســـلام مبادئه وأسسه وهو انه اقتصاد ربـــاني الأصل والمصدر، لذا فقد عالج الاقتصاد الإســـلامي هـــذا الموضوع بطرق وأساليب مختلفة رغم إقراره بوجوده.

إن البناء التشريعي والمؤســـسي للإســـلام كفيل بتحصين المجتمع من المشكلة الاقتصادية بمضامينها الوضعية السابقة، أما المشكلة الاقتصادية بالمفهوم الفني أي كونها مشكلة ندرة نسبية تحتم الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد، فهي مما لا يتعارض مع الأُسس الاعتقادية والتشريعية بل يكون ذلك من مقتضيات الوجود الإنساني على الأرض وينبغي أن يتعامل مع مواردها بالرشد والحساب الاقتصادي إذ اقتضت حكمته تعالى اختبار الإنســـان في هذه الحيـــاة في ظروف وشروط مادية تتعلق بأسباب حياته وشروط بقائه[1].

وفي الختام يمكن القول أن هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

١- الاقتصاد في الإســـلام يقر بوجود مشكلة اقتصادية، ولكنها مختلفة عما يقره الاقتصاد الوضعي من حيث الماهية والأركان والأسباب وطرق الحل.

(١) عبد الجبار السبهاني، الاقتصاد الإسلامي: المشكلة الاقتصادية، مقالة منشورة على الموقع:
http://al-sabhany.com/index.php/2012-08-01-21-22-31

٢- إن الاقتصاد الإسلامي يقر بتعدد وبتزايد الحاجات الإنسانية وتطورها وتجددها، ولكنه ينظم هذه الحاجات ووسائل إشباعها، ويرى أنه لا يوجد ضرورة لإشباع جميع الحاجات، فالمسلم محكوم بضوابط إسلامية يجب عليه أن يلتزم بها.

٣- تعتبر عملية حل المشكلة الاقتصادية جزء من عبادة المسلم؛ حيث أن للبعد الأخروي اثر فعال في مواجهة المشكلة الاقتصادية في الإسلام، وذلك من خلال ابتغاء الأجر والثواب في كافة الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان المسلم، كالاستهلاك والإنتاج والتوزيع وغيرها.

٤- وضع الإسلام قواعد ومبادئ عظيمة لبناء الإنسان الاقتصادي الذي يتسم بالرشد والعقلانية فيما لو سار وفق المنهج الاقتصادي الإسلامي، والذي يساهم في تقليل فرص حصول وحدوث مشكلة اقتصادية في المجتمع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

١- جوراتيني، جيمس، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، عمان، ١٩٨٨.

٢- حسن، توفيق عبد الرحيم، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء،عمان، ٢٠٠٥.

٣- داوود، إبراهيم أحمد، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ١٩٨٤.

٤- دنيا، شوقي، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ١٩٧٩.

٥- السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي، دار وائل، عمان،٢٠٠٠.

٦- السبهاني، عبد الجبار،الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ٢٠٠٥.

٧- عبد الجبار السبهاني، الاقتصاد الإسلامي: المشكلة الاقتصادية، مقالة منشورة على الموقع:

http://al-sabhany.com/index.php/2012-08-21-01-22-31

٨- سليمان، يعقوب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، عمان، دار المسيرة، ١٩٩٩.

٩-السريتي، محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط١،الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٤.

١٠- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٧.

١١- عبد الرحمن، إسماعيل، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الكلي والجزئي، دار وائل، عمان، ٢٠٠٤.

١٢- عبد المولى، محمود، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٩.

١٣- عبده، عيسى، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، بيروت، ١٩٧٩.

١٤- عفر، عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الجزئي، ج٣، دار البيان العربي، ط١، ١٩٨٥.

١٥- غانم، عبد الله، المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧.

١٦- قحف، منذر، الاقتصاد الإسلامي دراسة للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، بيروت، ١٩٧٩.

١٧- المحجوب، رفعت، الاقتصاد السياسي، ج١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.

١٨- محمد، محمد يونس، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٥.

١٩- النجار، عبد الهادي، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣.

٢٠- هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠١.

٢١- هشـــام، إســـماعيل، الاقتصاد التحليلي، ط١، دار الجامعات، الإســـكندرية، ١٩٨٣.

٢٢- هاشـــم، إســـماعيل محمد، مبادئ الاقتصاد الاجتماعـــي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٣- هيكل، عبد العزيز، مدخل إلى الاقتصاد الإســـلامي، بـــيروت، دار النهضة، ١٩٨٣.

٢٤- الوزني، خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار وائل، ٢٠٠٤.

❁ ❁ ❁